



الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics



الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة



الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

المؤشر 11.3.1 نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني

وصف المؤشر: يُعرّف المؤشر بأنه نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني. يتطلب هذا المؤشر تحديد عنصرَي النمو السكاني ومعدل استهلاك الأراضي. إن حساب معدل النمو السكاني أسهل وأسهل في الحصول عليه، في حين أن معدل استهلاك الأراضي يشكل تحديًا طفيفًا، ويتطلب استخدام تقنيات جديدة. عند تقدير معدل استهلاك الأراضي، يتعين علينا تحديد ما يشكل "استهلاكًا" للأرض لأن هذا قد يشمل جوانب "الاستهلاك" أو "الحفظ" أو المتاحة "للتطوير" في حالات مثل الأراضي التي تشغلها الأراضي الرطبة. ثانيًا، لا يوجد مقياس لا لبس فيه لما إذا كانت الأرض التي يتم تطويرها هي أرض "مطورة حديثًا" (أو شاغرة) حقًا، أو ما إذا كانت "مطورة جزئيًا على الأقل". ونتيجة لذلك، سيتم استخدام النسبة المئوية لإجمالي الأراضي الحضرية الحالية التي تم تطويرها حديثًا (استهلاكها) كمقياس لمعدل استهلاك الأراضي. يُشار أحيانًا أيضًا إلى المنطقة المطورة بالكامل باسم المنطقة المبنية.

المدينة أو المنطقة الحضرية: منذ عام 2016، نظم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وشركاؤه مشاورات ومناقشات عالمية لتضييق نطاق مجموعة التعريفات ذات المفزى التي قد تكون مفيدة لعملية الرصد والإبلاغ العالمية. وبعد مشاورات مع 86 دولة عضوًا، أقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في دورتها الحادية والخمسين (مارس 2020)، درجة التحضر كطريقة عملية لترسيم المدن والمناطق الحضرية والريفية للمقارنات الإحصائية الدولية. يجمع هذا التعريف بين حجم السكان وعتبات الكثافة السكانية لتصنيف كامل أراضي الدولة على طول الاستمرارية الحضرية الريفية، ويلتقط المدى الكامل للمدينة، بما في ذلك الأحياء الكثيفة خارج حدود البلدية المركزية. يتم تطبيق درجة التحضر في عملية من خطوتين: أولاً، يتم تصنيف خلايا الشبكة التي تبلغ مساحتها 1 كيلومتر مربع بناءً على الكثافة السكانية والتجاور وحجم السكان. بعد ذلك، يتم تصنيف الوحدات المحلية على أنها حضرية أو ريفية بناءً على نوع خلايا الشبكة التي يقيم فيها غالبية سكانها. بالنسبة لحساب المؤشر 11.3.1، يتم تشجيع البلدان على اعتماد درجة التحضر لتحديد منطقة التحليل (المدينة أو المنطقة الحضرية).

معدل النمو السكاني هو التغير الذي يطرأ على عدد السكان في منطقة محددة (بلد، مدينة، إلخ) خلال فترة، عادة سنة واحدة، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان في بداية تلك الفترة. وهو يعكس عدد المواليد والوفيات خلال فترة وعدد الأشخاص الذين يهاجرون من وإلى منطقة التركيز. في الهدف 11.3.1 من أهداف التنمية المستدامة، يتم حساب ذلك في المنطقة المحددة على أنها حضرية/مدينة. يُعرّف استهلاك الأراضي في سياق المؤشر 11.3.1 بأنه استيعاب الأراضي من خلال استخدامات الأراضي الحضرية، والتي غالبًا ما تنطوي على تحويل الأراضي من وظائف غير حضرية إلى حضرية.

معدل استهلاك الأراضي هو المعدل الذي تتغير به الأراضي الحضرية أو الأراضي التي تشغلها مدينة/منطقة حضرية خلال فترة زمنية (عادة سنة واحدة). معبراً عنه كنسبة مئوية من الأراضي التي تشغلها المدينة/المنطقة الحضرية في بداية ذلك الوقت. يتم تعريف المساحة المبنية في سياق المؤشر 11.3.1 على أنها جميع المناطق التي تشغلها المباني.

مصدر البيانات: وزارة البلديات والإسكان

وحدة القياس: (أ) نسبة استهلاك الأراضي (ب) نسبة النمو السكاني

مستوى تفصيل البيانات: وطني والمنطقة

طرق الحساب: تتبع طريقة حساب نسبة استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني خمس خطوات رئيسية:

أ. التحليل المكاني وحساب معدل استهلاك الأراضي

باستخدام الحدود الحضرية المحددة في الخطوة (ب)، يُجرى تحليل مكاني لتحديد معدل استهلاك الأراضي. ولتحقيق ذلك، تُتبع الخطوات الثلاث التالية:

1. استخراج بيانات المساحات المبنية من صور الأقمار الصناعية لكل سنة تحليل
2. حساب إجمالي المساحة التي تغطيها المساحات المبنية لكل سنة من سنوات التحليل.
3. حساب معدل استهلاك الأراضي (السوي) باستخدام الصيغة التالية.

$$LCR = \frac{V_{present} - V_{past}}{V_{past}} \times \frac{1}{t}$$

حيث:

$V_{present}$ is هو إجمالي المساحة المبنية في السنة الحالية

V_{past} is هو إجمالي المساحة المبنية في السنة الماضية

t هو عدد السنوات بين V_{past} و $V_{present}$ أو طول الفترة المدروسة بالسنوات

ب. التحليل المكاني وحساب معدل النمو السكاني.

يُحسب معدل النمو السكاني (السنوي) باستخدام إجمالي عدد السكان داخل المنطقة الحضرية لفترة التحليل باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{Population Growth rate i.e. PGR} = \frac{\text{LN}(\text{Pop}_{t+n}) / (\text{Pop}_t)}{y}$$

حيث:

LN هي قيمة اللوغاريتم الطبيعي

Pop_t هو إجمالي عدد السكان داخل المنطقة الحضرية/المدينة في السنة الماضية/الأولى

Pop_{t+n} هو إجمالي عدد السكان داخل المنطقة الحضرية/المدينة في السنة الحالية/النهائية

y هو عدد السنوات بين فترتي القياس

ج. حساب نسبة استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني

تُحسب نسبة استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{LCRPGR} = \left(\frac{\text{Land Consumption rate}}{\text{Population growth rate}} \right)$$

يمكن تلخيص المعادلة على النحو التالي:

$$\text{LCRPGR} = \left(\frac{V_{\text{present}} - V_{\text{past}}}{V_{\text{past}}} \times \frac{1}{t} \right) / \left(\frac{\text{LN} \left(\frac{\text{Pop}_{t+n}}{\text{Pop}_t} \right)}{y} \right)$$

ينبغي أن تكون سنوات التحليل لكل من معدل استهلاك الأراضي ومعدل نمو السكان متماثلة.

د. حساب المؤشرات الثانوية الموصى بها

هناك مؤشران ثانويان مهمان يساعدان في تفسير قيمة المؤشر الرئيسي: نسبة استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني، مما يسهم في فهم طبيعة النمو الحضري في كل منطقة حضرية بشكل أفضل. يستخدم كلا المؤشرين نفس بيانات الإدخال المستخدمة في حساب نسبة استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني، وبالتالي لن يتطلبا جهوداً إضافية من الدول. وهما:

1. المساحة المبنية للفرد - وهو مقياس لمتوسط المساحة المبنية المتاحة لكل شخص في منطقة حضرية خلال كل سنة تحليل. يمكن أن يساعد هذا المؤشر في تحديد متى تصبح المناطق الحضرية كثيفة للغاية و/أو قليلة السكان. يُحسب بقسمة إجمالي المساحة المبنية على إجمالي سكان المناطق الحضرية داخل المنطقة/المدينة الحضرية في سنة معينة، باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{Built - up area per capita} \left(\frac{m^2}{\text{person}} \right) = \left(\frac{\text{UrBU}_t}{\text{Pop}_t} \right)$$

حيث:

UrBU_t هو إجمالي المساحة المبنية/المدينة (بالمتر المربع) في المنطقة الحضرية في الفترة الزمنية t

Pop_t هو عدد السكان في المنطقة الحضرية في الفترة الزمنية t

2. التغير الإجمالي في المساحة المبنية - وهو مقياس للزيادة الإجمالية في المساحات المبنية داخل المنطقة الحضرية مع مرور الوقت. عند تطبيقه على جزء صغير من المنطقة الحضرية، مثل مركز المدينة (أو الجزء القديم منها)، يمكن استخدام هذا المؤشر لفهم اتجاهات الكثافة السكانية في المناطق الحضرية. يُقاس باستخدام نفس المدخلات المستخدمة في معدل استهلاك الأراضي لسنوات التحليل المختلفة، بناءً على الصيغة التالية:

$$\text{Total change in built up area (\%)} = \frac{(\text{UrBU}_{t+n} - \text{UrBU}_t)}{\text{UrBU}_t}$$

حيث:

UrBU_{t+n} هو إجمالي المساحة المبنية في المنطقة الحضرية/المدينة في السنة الحالية/السنة الأخيرة

UrBU_t هو إجمالي المساحة المبنية في المنطقة الحضرية/المدينة في السنة الماضية/السنة الأولى

نسبة استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني، 2023

الدمام	بريدة	تبوك	الطائف	المدينة	جدة	مكة	الرياض	البنء/المدينة
340.83746	175.51811	78.168469	233.17351	293.86004	724.3266	291.98545	1,105.9163	المساحات المبنية 2014
468.0016	276.49681	134.88363	390.03871	474.13244	1,068.3117	570.98558	1,536.0233	المساحات المبنية 2022
495.41023	-	-	-	492.54108	1,108.5161	603.50093	1,612.7491	المساحات المبنية 2023
1,184,577	509,669	499,843	521,616	124,6957	3,438,275	2,209,054	6,036,444	مجموع السكان 2014
1,386,166	571,169	594,350	563,282	1,411,599	3,712,917	2,385,509	6,924,566	مجموع السكان 2022
1,426,610	583,618	610,934	574,667	1,444,971	3,787,963	2,433,725	7,116,882	مجموع السكان 2023
0.05	0.07	0.09	0.08	0.08	0.06	0.12	0.05	استهلاك الاراضي 2014-2022
0.06				0.04	0.04	0.06	0.05	استهلاك الاراضي 2022-2023
0.02	0.01	0.02	0.01	0.02	0.01	0.01	0.02	معدل النمو السكاني 2014-2022
2.37	5.05	4.19	8.75	4.95	6.18	12.43	2.83	نسبة الارض 2014-2022
2.04	0.00	0.00	0.00	1.66	1.88	2.85	1.82	نسبة الارض 2022-2023
287.73	344.38	156.39	447.02	235.66	210.67	132.18	183.21	نصيب الفرد المتراكم (م ² للفرد) 2014
337.62	484.09	226.94	692.44	335.88	287.73	239.36	221.82	نصيب الفرد المتراكم (م ² للفرد) 2022
347.26	0.00	0.00	0.00	340.87	292.64	247.97	226.61	نصيب الفرد المتراكم (م ² للفرد) 2023

المؤشر 11.3.2 نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية

وصف المؤشر: إن منظمات المجتمع المدني تحدث فرقاً في التنمية الدولية، فهي تقدم خدمات التنمية والإغاثة الإنسانية، وتبتكر في تقديم الخدمات، وتبني القدرات المحلية، وتدافع عن الفقراء، ولكن تأثيرها إذا عملت بمفردها يكون محدوداً من حيث النطاق والحجم والاستدامة. ويتعين على منظمات المجتمع المدني أن تشارك في عمليات السياسات الحكومية بشكل أكثر فعالية. ويتطلب تطوير المستوطنات البشرية المستدامة المشاركة النشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين مع إيلاء اهتمام خاص للمستفيدين من المشاريع/البرامج والفئات الضعيفة. ولذلك ينبغي للحكومات المحلية والوطنية أن تسعى إلى: (أ) تيسير وحماية مشاركة الناس وانخراطهم المدني من خلال منظمات المجتمع المدني المستقلة التي يمكن أن تكون من خلفيات متنوعة - محلية ووطنية ودولية؛ (ب) تعزيز برامج التعليم والتدريب في مجال الحقوق المدنية وحقوق الإنسان لتوعية سكان المناطق الحضرية بحقوقهم والأدوار المتغيرة التي تضطلع بها النساء والرجال والشابات والرجال المختلفون في البيئات الحضرية؛ (ج) إزالة الحواجز التي تعوق مشاركة الفئات المهمشة اجتماعياً وتعزيز عدم التمييز والمشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والشباب والشابات والفئات المهمشة. لمراقبة هذا المؤشر بشكل كامل، من المهم تعريف المدن ككيانات فريدة وتحديد ما يشكل هياكل المشاركة المباشرة للمجتمع المدني. تعد التخطيط والإدارة الحضرية من المفاهيم الأكثر وضوحاً التي عمل عليها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على مدى العقود القليلة الماضية، وقد تم التعبير عنها بشكل جيد في وثائق أجندة المناطق الحضرية. لذلك، طرح الخبراء الذين عملوا على التطورات المنهجية لهذا المؤشر التعريفات أدناه للمساعدة في توجيه العمل على هذا المؤشر.

المفاهيم:
المدينة أو المنطقة الحضرية: منذ عام 2016، نظم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وشركاؤه مشاورات ومناقشات عالمية لتضييق مجموعة التعريفات ذات المغزى التي من شأنها أن تكون مفيدة لعملية الرصد والإبلاغ العالمية. بعد المشاورات مع 86 دولة عضواً، أقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في دورتها الحادية والخمسين (مارس 2020) درجة التحضر كطريقة عملية لترسيم المدن والمناطق الحضرية والريفية للمقارنات الإحصائية الدولية. يجمع هذا التعريف بين حجم السكان وعبثات الكثافة السكانية لتصنيف كامل أراضي الدولة على طول استمرارية المناطق الحضرية والريفية، ويغطي الامتداد الكامل للمدينة، بما في ذلك الأحياء الكثيفة خارج حدود البلدية المركزية. يتم تطبيق درجة التحضر في عملية من خطوتين: أولاً، يتم تصنيف خلايا الشبكة التي تبلغ مساحتها 1 كم2 على أساس الكثافة السكانية والتجاور وحجم السكان. بعد ذلك، يتم تصنيف الوحدات المحلية على أنها حضرية أو ريفية بناءً على نوع خلايا الشبكة التي يقيم فيها غالبية سكانها.

مفاهيم أخرى:
المشاركة الديمقراطية: تسمح الهياكل وتشجع مشاركة المجتمع المدني الذي يمثل مقطعاً عرضياً من المجتمع يسمح بالتمثيل المتساوي لجميع أعضاء المجتمع مع حقوق متساوية للمشاركة والتصويت.
المشاركة المباشرة: تسمح الهياكل وتشجع المجتمع المدني على الوصول والمشاركة بنشاط في صنع القرار، دون وسطاء، في كل مرحلة من مراحل عملية التخطيط والإدارة الحضرية.
المشاركة المنتظمة: تسمح الهياكل وتشجع مشاركة المجتمع المدني في عمليات التخطيط والإدارة الحضرية في كل مرحلة، وكل ستة أشهر على الأقل.

المجموعات المهمشة: مجموعات من الناس لا يتم منحهم تقليدياً صوتاً متساوياً في عمليات الحكم، وتشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر، النساء والشباب والشابات والمجتمعات ذات الدخل المنخفض والأقليات العرقية، والدينية، والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، والمهاجرين. الهياكل: أي هيكل رسمي يسمح بمشاركة المجتمع المدني. يمكن أن يشمل هذا، على سبيل المثال لا الحصر، التشريعات الوطنية أو المحلية، والسياسات، واجتماعات مجلس المدينة، والمواقع الإلكترونية، والانتخابات، وصناديق الاقتراحات، وعمليات الاستئناف، وفترة الإخطار لمقترحات التخطيط وما إلى ذلك.

المجتمع المدني: مجموعة من المنظمات غير الحكومية، والمجموعات المجتمعية، والمنظمات المجتمعية، والمجموعات التمثيلية الإقليمية، والنقابات، ومعاهد البحث، ومراكز الفكر، والهيئات المهنية، والمجموعات الرياضية والثقافية غير الربحية، وأي مجموعات أخرى تمثل مصالح وإرادات الأعضاء والمجتمع الأوسع.

الإدارة الحضرية: المسؤولون، بما في ذلك المسؤولون المنتخبون والموظفون العموميون، المسؤولون عن إدارة المدينة، عبر جميع القطاعات، مثل الطرق والمياه والصرف الصحي والطاقة والأماكن العامة وملكية الأراضي وما إلى ذلك.
اتخاذ القرارات بشأن الميزانية الحضرية: العملية التي يتم من خلالها تخصيص الأموال لمختلف قطاعات الإدارة الحضرية، بما في ذلك الطرق والمياه والصرف الصحي والطاقة والأماكن العامة وملكية الأراضي وما إلى ذلك.
التخطيط الحضري، بما في ذلك التصميم والاتفاقيات: العملية الفنية والسياسية التي تتعلق بتطوير واستخدام الأراضي، وكيفية حماية البيئة الطبيعية.

مصدر البيانات: وزارة البلديات والإسكان

وحدة القياس: درجة

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: لقياس مدى وجود هياكل المشاركة المباشرة للمجتمع المدني في تخطيط وإدارة المدن على مستوى المدينة، نوصي بخيارين: (1) بالنسبة للدول التي لا يوجد فيها أي مطلب قانوني لمشاركة المجتمع المدني، وتكون الممارسة غير معروفة على مستوى المدينة أو البلدية، أو للدول التي يوجد فيها مطلب قانوني لمشاركة المجتمع المدني في تخطيط وإدارة المدن، ولكن الممارسة غير معروفة على مستوى نظام المدن.

(2) بالنسبة للدول التي يوجد فيها مطلب قانوني لمشاركة المجتمع المدني في تخطيط وإدارة المدن، وتكون الممارسة معروفة على مستوى نظام المدن والبلديات.

الخيار الأول: سيتم استخدام نهج بطاقة الأداء لتقييم الهياكل المتاحة لمشاركة المجتمع المدني في تخطيط وإدارة المدن، وفقاً لتقييم خمسة خبراء محليين من الحكومة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. وستتولى فرق المرصد الحضرية المحلية المتوفرة في العديد من المدن توجيه عملية تحديد واختيار هؤلاء الخبراء/المقيمين المحليين الخمسة. في التمارين التجريبية، ستتمكن هذه المرصد الحضرية، بصفتها الجهات المحلية المسؤولة عن البيانات الحضرية على مستوى المدينة، من تنسيق التقييمات والتحقق من الاتساق، والمراجع المحلية ذات الصلة التي توجّه قرارات المقيمين ونتائجهم.

سيستخدم استبيان بمقياس ليكرت رباعي النقاط (أوافق بشدة، أوافق، أعارض، أعارض بشدة) لقياس واختبار وجود هياكل لمشاركة المجتمع المدني في الحوكمة والإدارة الحضرية. وبصفتنا خبراء، اتفقنا على أن هذه الهياكل تُفحص من خلال أربعة عناصر أساسية، وقد تم تقييمها في التمارين التجريبية المنجزة على النحو التالي:

1. هل توجد هياكل لمشاركة المجتمع المدني في التخطيط الحضري، بما في ذلك التصميم والاتفاقيات، تكون مباشرة ومنتظمة وديمقراطية؟
 2. هل توجد هياكل لمشاركة المجتمع المدني في صنع قرارات الميزانية الحضرية المحلية، تكون مباشرة ومنتظمة وديمقراطية؟
 3. هل توجد هياكل لتقييم المجتمع المدني وملاحظاته على أداء الإدارة الحضرية تكون مباشرة ومنتظمة وديمقراطية؟
 4. هل تُعزز هذه الهياكل مشاركة النساء والشباب والشابات و/أو الفئات المهمشة الأخرى؟
- يقوم المقيّمون بتقييم كل سؤال على مقياس ليكرت، كما يلي: 1- أعارض بشدة، 2- أعارض، 3- أوافق، 4- أوافق بشدة

آخر تحديث للبيانات: 2024

كل تقييم ادناه يأخذ قيمة معينة				المحور
أوافق بشدة (4)	أوافق (3)	أعارض (2)	أعارض بشدة (1)	التقييم
		x		هل توجد هياكل تتيح مشاركة المجتمع المدني في تخطيط المناطق الحضرية على نحو مباشر، بما في ذلك التي تُدار بطريقة التصاميم وعقد الاتفاقات، وتعمل بانتظام، وديمقراطية؟
		x		هل توجد هياكل تتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في صنع القرارات المتعلقة بإعداد الميزانية المناطق الحضرية، التي تُدار بطريقة ديمقراطية وتعمل بانتظام؟
x				هل توجد هياكل تتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تقييم أداء إدارة المناطق الحضرية وإبداء التعليقات اللازمة، التي تُدار بطريقة ديمقراطية وتعمل بانتظام؟
x				هل تعزز هذه الهياكل مشاركة النساء والشباب والشابات؟

المؤشر 11.4.1 نصيب الفرد من مجموع النفقات التي تُتفق لـصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي، حسب مصدر التمويل (العام والخاص)، ونوع التراث (الثقافي والطبيعي) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)

وصف المؤشر: التمويل الإجمالي من الحكومة المركزية والإقليمية والمحلية (والمصادر الخاصة) الأسر المعيشية، الشركات، والمصادر الدولية (لصون وحماية وحفظ التراث الثقافي و/أو الطبيعي لسنة معينة للفرد الواحد. يعبر عن النتائج بتعادلات القوة الشرائية.
مصدر البيانات: وزارة المالية
وحدة القياس: ريال سعودي
مستوى تفصيل البيانات: وطني ونوع التراث
<p>طرق الحساب: يتم حساب المؤشر بقسمة إجمالي التمويل العام في التراث (أي بما في ذلك التحويلات المدفوعة، ولكن باستثناء التحويلات المستلمة) من الحكومة (المركزية والإقليمية والمحلية) وإجمالي التمويل الخاص من الأسر أو المصادر الخاصة الأخرى مثل التبرعات أو الرعاية أو المصادر الدولية في سنة معينة بعدد السكان.</p> $HCExp \text{ per capita} = \left(\frac{\sum Exp_{pu} + Exp_{pr}}{Population} \right) / PPPf$ <p>$HCExp \text{ per capita}$ = الإنفاق لكل ساكن في التراث في حالة تعادل القوة الشرائية الثابتة $HC \text{ Exp}$ = الإنفاق على الحفاظ على التراث الثقافي و / أو الطبيعي وحمايته والمحافظة عليه Exp_{pu} = مجموع الإنفاق العام من قبل جميع مستويات الحكومة على الحفاظ على التراث الثقافي و / أو الطبيعي وحمايته والمحافظة عليه Exp_{pr} = مجموع جميع أنواع الإنفاق الخاص على الحفاظ على التراث الثقافي و / أو الطبيعي وحمايته والمحافظة عليه $PPPf$ تعادل القوة الشرائية = معامل التحويل بالدولار الثابت</p>
آخر تحديث للبيانات: 2024
ملاحظة: تغطي البيانات إجمالي الإنفاق على أنواع مختلفة من التراث فقط ولا تغطي نصيب الفرد من النفقات.

البند	2024
إجمالي الإنفاق العام لجميع أنواع التراث	40,998,900

المؤشر 11.5.1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص.

وصف المؤشر: يقيس هذا المؤشر عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا بشكل مباشر بالكوارث لكل 100,000 من السكان

مصدر البيانات: وزارة الداخلية

وحدة القياس: عدد الوفيات والمفقودين والأشخاص المتضررين بشكل مباشر من الكوارث لكل 100,000 من السكان.

مستوى تفصيل البيانات: وطني والنوع الاجتماعي

طرق الحساب:

$$X = \frac{(A_2 + A_3 + B_1)}{\text{Population}} \times 100,000$$

حيث:

A2 = عدد الوفيات بسبب الكوارث.

A3 = عدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث.

B1 = عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر بسبب الكوارث.

آخر تحديث للبيانات: 2022

ملاحظة: البيانات تمثل الوفيات والمفقودين والمتضررين معاً.

عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص					النوع الاجتماعي
2022	2021	2020	2019	2018	
1.06	0.07	0.07	0.13	0.06	ذكور
0.28	0.04	0	0.01	0.02	إناث
1.34	0.11	0.07	0.015	0.09	الإجمالي

المؤشر 11.5.2 الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي الكلي

<p>وصف المؤشر: نسبة الخسائر الاقتصادية التي تُعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي الكلي. الخسائر الاقتصادية: التأثير الاقتصادي الكلي الذي يتكون من الخسارة الاقتصادية المباشرة والخسارة الاقتصادية غير المباشرة الخسائر الاقتصادية المباشرة: القيمة النقدية للتدمير الكلي أو الجزئي للأصول المادية الموجودة في المنطقة المتضررة. الخسارة الاقتصادية المباشرة تعادل تقريباً الضرر المادي. الخسائر الاقتصادية غير المباشرة: انخفاض في القيمة الاقتصادية المضافة نتيجة الخسائر الاقتصادية المباشرة و/أو التأثيرات البشرية والبيئية. تشمل أمثلة الأصول المادية التي تشكل الأساس لحساب الخسارة الاقتصادية المباشرة المنازل والمدارس والمستشفيات والمباني التجارية والحكومية ووسائل النقل والطاقة والبنية الأساسية للاتصالات وغيرها من البنى الأساسية؛ والأصول التجارية والمصانع الصناعية؛ والإنتاج مثل المحاصيل والثروة الحيوانية والبنية الأساسية للإنتاج. وقد تشمل أيضاً الأصول البيئية والتراث الثقافي. تحدث الخسائر الاقتصادية المباشرة عادةً أثناء الحدث أو خلال الساعات القليلة الأولى بعد الحدث وغالباً ما يتم تقييمها بعد الحدث بفترة وجيزة لتقدير تكلفة التعافي ودفعات التأمين للمطالبة. وهي ملموسة وبسهل قياسها نسبياً</p>
<p>مصدر البيانات: وزارة الداخلية</p>
<p>وحدة القياس: نسبة مئوية %</p>
<p>مستوى تفصيل البيانات: وطني</p>
<p>طرق الحساب: المؤشرات ذات الصلة اعتباراً من فبراير/شباط 2020</p> $X = \frac{(C1 + C2 + C3 + C4 + C5 + C6 + C7)}{GDP}$ <p>C1= مقدار الضرر الذي لحق بالمنازل بسبب الكوارث والإنفاق عليها. C2= مقدار الضرر الذي يلحق بالأصول الإنتاجية المتضررة من الكارثة والإنفاق عليها. C3= مقدار الأضرار الناجمة عن الكوارث التي كانت مرتبطة بالطرق أو الجسور أو الصرف الصحي، والتي أدارتها الحكومة الوطنية أو الحكومات المحلية بإعانات وطني والإنفاق عليها. C4= مقدار الأضرار المباشرة الناجمة عن الكوارث للصناعات الزراعية والغابات وصيد الأسماك والإنفاق عليها. C5 = مقدار الأضرار والإنفاق لاستعادة المرافق مثل المدارس فيما يتعلق بالكوارث. C6 = مقدار الأضرار والإنفاق لاستعادة التراث الثقافي مثل التراث الثقافي الوطني المعين فيما يتعلق بالكوارث. C7= مقدار الأضرار والإنفاق على المنشآت الصحية مثل المراكز الصحية والمستشفيات.</p>
<p>آخر تحديث للبيانات: 2022</p>

المؤشر/السنة	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الخسائر الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي	0.0000001415	0.0000005598	0.00000010081	0.00000005984	0.00000090324

المؤشر 11.6.2 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2.5 والجسيمات من الفئة 10 في المدن) (المُرَّجح حسب السكان)

وصف المؤشر: يمثل متوسط التركيز السنوي للجسيمات الدقيقة التي يقل قطرها عن 2.5 مقياساً شائعاً لتلوث الهواء، والمتوسط الوسطي هو متوسط عدد السكان في المناطق الحضرية، ويتم التعبير عنه بالميكروجرام لكل متر مكعب.
مصدر البيانات: وزارة البيئة والمياه والزراعة
وحدة القياس: عدد ومنطقة
مستوى تفصيل البيانات: المنطقة
طرق الحساب: يُقدر متوسط التركيز السنوي للمدن في 2.5 ميكرون بنمذجة محسّنة باستخدام تكامل البيانات من الاستشعار عن بعد بالأقمار الصناعية، وتقديرات السكان، والتضاريس، والقياسات الأرضية (منظمة الصحة العالمية، 2016).
آخر تحديث للبيانات: 2024

المستويات السنوية المتوسطة للجسيمات الدقيقة 10 (عدد)			المنطقة
2024	2023	2022	
74.61	85.37	166.61	منطقة الرياض
69.39	74.07	108.45	منطقة مكة
59.42	61.08	113.91	منطقة المدينة
63.76	65.94	124.89	منطقة القصيم
79.38	91.53	154.13	منطقة الشرقية
61.95	61.88	76.18	منطقة عسير
42.97	46.35	66.67	منطقة تبوك
60.98	69.48	125.21	منطقة حائل
45.58	80.73	65.75	منطقة حدود الشمالية
87.48	97.82	91.46	منطقة جيزان
80.30	84.45	204.04	منطقة نجران
57.87	89.13	62.08	منطقة أبها
79.62	85.05	59.36	منطقة الجوف
66.41	76.37	109.13	المتوسط السنوي

المستويات السنوية المتوسطة للجسيمات الدقيقة 2.5			المنطقة
2024	2023	2022	
23.38	28.08	42.71	منطقة الرياض
27.94	28.96	36.86	منطقة مكة
19.84	24.12	37.49	منطقة المدينة
20.64	26.57	42.07	منطقة القصيم
28.12	32.62	43.26	المنطقة الشرقية
25.62	23.36	N/A	منطقة عسير
18.81	18.61	N/A	منطقة تبوك
13.90	17.89	N/A	منطقة حائل
23.73	18.72	18.24	منطقة الحدود الشمالية
38.53	41.29	37.00	منطقة جازان
28.80	28.47	N/A	منطقة نجران
39.04	20.30	N/A	منطقة أبها
17.24	25.58	18.02	منطقة الجوف
25.0	25.7	34.5	المتوسط السنوي

المؤشر 11.7.1 متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاءً مفتوحاً للاستخدام العام للجميع، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة

وصف المؤشر:

يتضمن المؤشر 11.7.1 العديد من المفاهيم المثيرة للاهتمام والتي تتطلب مشاورات وإجماعاً عالمياً. وتشمل هذه المفاهيم المساحة المبنية، والمدن، والمساحات المفتوحة للاستخدام العام، وما إلى ذلك. وبيصفتها وكالة أمينة، عملت الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على هذه المفاهيم جنباً إلى جنب مع العديد من الشركاء الآخرين.

أ) المدينة: هناك مجموعة من التعريفات المقبولة لـ "المدينة"، بدءاً من تلك التي تستند إلى بيانات السكان ومدى المساحة المبنية إلى تلك التي تستند فقط إلى الحدود الإدارية. تختلف تعريفات المدن والمناطق الحضرية والتجمعات الحضرية أيضاً حسب المعايير القانونية، أو الإدارية، أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية في البلدان والمناطق المعنية. منذ عام 2016م، نظمت الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وشركاؤها مشاورات ومناقشات عالمية لتضييق نطاق مجموعة التعريفات ذات المغزى التي ستكون مفيدة لعملية الرصد والإبلاغ العالمية. بعد مشاورات مع 86 دولة عضواً، أقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في دورتها الحادية والخمسين (مارس 2020) درجة التحضر كطريقة عملية لترسيم المدن والمناطق الحضرية والريفية للمقارنات الإحصائية الدولية. يجمع هذا التعريف بين حجم السكان وعتبات الكثافة السكانية لتصنيف كامل أراضي الدولة على طول الاستمرارية الحضرية والريفية، ويلتقط المدى الكامل للمدينة، بما في ذلك الأحياء الكثيفة خارج حدود البلدية المركزية. يتم تطبيق درجة التحضر في عملية من خطوتين: أولاً، يتم تصنيف خلايا الشبكة التي تبلغ مساحتها 1 كيلومتراً مربعاً بناءً على الكثافة السكانية والتجاور وحجم السكان. وبعد ذلك، يتم تصنيف الوحدات المحلية على أنها حضرية أو ريفية على أساس نوع الخلايا الشبكية التي يقيم فيها أغلب سكانها. ولحساب المؤشر 11.7.1، يتم تشجيع البلدان على اعتماد درجة التحضر لتحديد منطقة التحليل (مدينة أو منطقة حضرية).

ب) المساحة المبنية للمدن: تقليدياً، المساحة المبنية للمدن هي المساحات التي تشغلها المباني وغيرها من الأسطح الاصطناعية. بالنسبة للمؤشر 11.7.1، فإن المساحة المبنية، حيث إن مقام المؤشر له نفس معنى "المدينة".

المساحة العامة: تُعرّف المساحة العامة في مجموعة أدوات المساحة العامة العالمية بأنها جميع الأماكن المملوكة للقطاع العام أو المستخدمة للعام، والتي يمكن للجميع الوصول إليها والاستمتاع بها، مجاناً ودون دافع للربح، وتصنف إلى شوارع ومساحات مفتوحة ومرافق عامة. تُعرّف المساحة العامة بشكل عام بأنها أماكن الاجتماع أو التجمع التي توجد خارج المنزل ومكان العمل والتي يمكن لأفراد الجمهور الوصول إليها بشكل عام، والتي تعزز التفاعل بين السكان وفرص الاتصال والقرب. يشير هذا التعريف إلى مستوى أعلى من التفاعل المجتمعي ويركز على المشاركة العامة بدلاً من الملكية العامة أو الإدارة العامة. لغرض الرصد والإبلاغ عن المؤشر 11.7.1، تُعرّف المساحة العامة بأنها جميع الأماكن المخصصة للاستخدام العام، والتي يمكن للجميع الوصول إليها، وتشمل المساحات العامة المفتوحة والشوارع.

د) المساحات العامة المفتوحة المحتملة: يمكن تنفيذ تحديد المساحات العامة المفتوحة عبر المدن من خلال، من بين مصادر أخرى، تحليل صور الأقمار الصناعية عالية الدقة إلى عالية الدقة للغاية، من الخرائط الأساسية التي تقدمها منظمات مختلفة كيانات مستمدة من الجمهور ومتطوعة. وفي حين توفر هذه المصادر بيانات أساسية مهمة للمؤشر 11.7.1، فإن بعض المساحات القابلة للتحديد قد لا تلي معايير "إمكانية الوصول إليها من قبل الجمهور مجاناً". وبالتالي، يُستخدم مصطلح "المساحات العامة المفتوحة المحتملة" للإشارة إلى المساحات العامة المفتوحة المستخرجة من المصادر المذكورة أعلاه (على أساس طابعها المكاني)، ولكن لم يتم التحقق من صحتها بعد لتأكيد إمكانية الوصول إليها من قبل الجمهور مجاناً.

هـ) الشوارع: هي طرق رئيسية محددة تقع داخل المناطق الحضرية والبلدات والمدن والأحياء، والتي تصطف على جانبيها عادةً المنازل أو المباني التي يستخدمها المشاة أو المركبات للانتقال من مكان إلى آخر في المدينة والتفاعل وكسب الرزق، والغرض الرئيس من الشارع هو تسهيل الحركة وتمكين التفاعل العام. تعد العناصر التالية بمثابة مساحات شوارع: الشوارع والطرق والشوارع الرئيسية والأرصفة والممرات والمعارض ومسارات الدراجات والأرصفة وجزيرة المرور والتزام والحوارات. تشمل العناصر المستبعدة من مساحة الشوارع قطع الأراضي (سواء كانت مبنية) وكتل المساحات المفتوحة والسكك الحديدية والمساحات المرصوفة داخل مواقف السيارات والمطارات والصناعات الفردية.

و) تشير الأراضي المخصصة للشوارع إلى المساحة الإجمالية للمدينة/ المنطقة الحضرية التي تشغلها جميع أشكال الشوارع (كما هو محدد أعلاه). لا يشمل هذا المؤشر سوى الشوارع المتاحة وقت جمع البيانات ويستثنى الشبكات المقترحة.

مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء

وحدة القياس: نسبة مئوية %

مستوى تفصيل البيانات: المدينة

طرق الحساب: تم اختبار طريقة تقدير مساحة المساحات العامة على مستوى العالم في أكثر من 600 مدينة، ويتبع ذلك سلسلة من التطورات المنهجية التي تعود إلى السنوات السبع الماضية. المنهجية النهائية هي عملية من ثلاث خطوات:

(أ) التحليل المكاني لتحديد المدينة/المنطقة الحضرية التي ستعمل ك نطاق جغرافي للتحليل المكاني وحساب المؤشرات.

(ب) التحليل المكاني لتحديد المساحات العامة المفتوحة المحتملة، والعمل الميداني للتحقق من صحة البيانات وتقييم جودة المساحات وحساب المساحة الإجمالية التي تشغلها المساحات العامة المفتوحة التي تم التحقق منها.

(ج) تقدير المساحة الإجمالية المخصصة للشوارع.

(د) تقدير حصة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى المساحات العامة المفتوحة ضمن مسافة 400 متر سيرًا على الأقدام من إجمالي السكان في المدينة/المنطقة الحضرية وتفكيك السكان الذين يمكنهم الوصول حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة.

1. يتم حسب المساحة الإجمالية التي تغطيها المساحات العامة المفتوحة التي تم التحقق منها. بمجرد التحقق من جميع المساحات العامة المفتوحة، احسب مساحتها في نظام المعلومات الجغرافية أو أي برنامج آخر لإدارة قواعد البيانات. ثم يتم حساب حصة الأرض التي تشغلها هذه المساحات باستخدام الصيغة:

حصة الأرض المشغولة من المساحة المفتوحة للجمهور (%) = المساحة الإجمالية المغطاة بالمساحة المفتوحة للجمهور/المساحة الإجمالية للمدينة

2. حساب متوسط المساحة المخصصة للشوارع لجميع مناطق العينة باستخدام الصيغة التالية:

المساحة المخصصة للشوارع = (مجموع المساحة المخصصة للشوارع من جميع نقاط العينة)/(عدد نقاط العينة)

3. يتم إجراء الحساب النهائي للمؤشر باستخدام الصيغة:

حصة المساحة المبنية للمدينة التي هي مساحة مفتوحة للاستخدام العام (%) = إجمالي مساحة المساحة العامة المفتوحة + إجمالي مساحة الأرض المخصصة للشوارع/إجمالي مساحة المدينة

آخر تحديث للبيانات: 2023

نسبة حصة المنطقة السكنية على المستوى الوطني، 2023			
نسبة حصة الأرض المخصصة للشوارع داخل المناطق الحضرية (%)	نسبة حصة الأرض المخصصة للمساحات العامة المفتوحة داخل المناطق الحضرية	نسبة متوسط حصة المنطقة الحضرية التي تعد مساحة مفتوحة للاستخدام العام للجميع	نسبة سكان المناطق الحضرية على مسافة 400 متر سيرًا على الأقدام من الأماكن العامة المفتوحة
19.70	0.70	20.40	31.48

متوسط حصة المنطقة السكنية على المستوى الوطني، 2023				
الدمام	جدة	مكة	الرياض	المدينة
40.11	35.68	30.49	31.03	نسبة سكان المناطق الحضرية على مسافة 400 متر سيرًا على الأقدام من المساحات المفتوحة العامة (%)
646,856.00	1,405,555.68	767,635.00	2,280,022.00	إجمالي عدد سكان المناطق الحضرية ضمن مسافة 400 متر سيرًا على الأقدام من الأماكن العامة المفتوحة على طول شبكة الشوارع
32.2	20.4	19.8	30.83	متوسط حصة المنطقة الحضرية التي تعد مساحة مفتوحة للاستخدام العام للجميع (%)
3.94	3.73	1.46	13.12	الأراضي المخصصة للمساحات العامة المفتوحة داخل المناطق الحضرية
103	206	103	407	الأراضي المخصصة للشوارع داخل المنطقة الحضرية (كم ²)
1,612,639	3,938,885	2,517,286	7,348,681	إجمالي عدد السكان داخل المدينة/المنطقة الحضرية
331	1,028	527	1,362	إجمالي مساحة المدينة/الحضر (كم ²)

المؤشر 11.b.1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من أخطار الكوارث تشبهاً مع إطار سنديني للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2030-2015

وصف المؤشر: يقوم فريق عمل حكومي دولي معني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، والذي شكلته الجمعية العامة (القرار 284/69) بوضع مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم العالمي في تنفيذ إطار سنديني. ومن شأن هذه المؤشرات أن تعكس في النهاية الاتفاقيات على مؤشرات إطار سنديني
مصدر البيانات: مجلس المخاطر الوطنية
وحدة القياس: نسبة مئوية
مستوى تفصيل البيانات: المنطقة
طرق الحساب: $\frac{\sum_{j=1}^{10} KE_j}{10}$ <p>حيث: <i>EI</i>: درجة تقدم الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث؛ المقابلة لمؤشر إطار سنديني <i>EI</i>. <i>KEj</i>: مستوى إنجاز العنصر الرئيس <i>z</i> للاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في الدولة. سقيّم الدول الأعضاء مستوى تنفيذ عشرة عناصر رئيسية للاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتدخل درجات هذه العناصر الرئيسية في مرصد إطار سنديني. تحسب درجة تقدم الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث <i>EI</i> كمتوسط حسابي لعشرة عناصر رئيسية (<i>KEj</i>). سيتم تقييم درجة تقدم الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وفقاً للفئات التالية: التنفيذ الشامل: <i>EI</i> أعلى من 0.75؛ التنفيذ الجوهري، يتطلب تقدماً إضافياً: <i>EI</i> أعلى من 0.5، ولكنه أقل من أو يساوي 0.75؛ تطبيق متوسط، غير شامل ولا جوهري: <i>EI</i> أعلى من 0.25، ولكن أقل من أو يساوي 0.5؛ وطني لا توجد استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث: في حال عدم وجود استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث، أو عدم وجود مثل هذه الخطط، تكون النتيجة 0.</p>
آخر تحديث للبيانات: 2024

تتبنى وتنفذ المملكة العربية السعودية استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث		
المنطقة	نعم	لا
الباحة	نعم	-
أبها	نعم	-
سكاكا	نعم	-
بريدة	نعم	-
الدمام	نعم	-
حائل	نعم	-
جازان	نعم	-
مكة	نعم	-
المدينة	نعم	-
نجران	نعم	-
عرعر	نعم	-
الرياض	نعم	-
تبوك	نعم	-
مجموع/نسبة	13/100%	-

المؤشر 11.b.2 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الوطنية

<p>وصف المؤشر: تم اعتماد إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مارس 2015 كسياسة عالمية للحد من مخاطر الكوارث. أحد الأهداف هو: "زيادة عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بشكل كبير بحلول عام 2020".</p> <p>تماشياً مع إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، يجب أن تدمج استراتيجيات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث الحد من مخاطر الكوارث داخل جميع القطاعات وغيرها، عبر أطر زمنية مختلفة وأهداف ومؤشرات وأطر زمنية. يجب أن تهدف هذه الاستراتيجيات إلى منع خلق مخاطر الكوارث، والحد من المخاطر القائمة وتعزيز القدرة على التحمل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية.</p>
<p>مصدر البيانات: مجلس المخاطر الوطنية</p>
<p>وحدة القياس: نسبة مئوية</p>
<p>مستوى تفصيل البيانات: المنطقة</p>
<p>طرق الحساب: تحسب الدول الأعضاء عدد الحكومات المحلية التي تتبنى وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية وتعتبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي عدد الحكومات المحلية في الدولة.</p> <p>يتم تحديد الحكومات المحلية من قبل الدولة، مع مراعاة الإدارات العامة دون الوطنية المسؤولة عن تطوير استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث. يوصى بأن تقدم الدول تقارير عن التقدم الذي أحرزته أدنى مستويات الحكومة الممنوحة تفويضاً للحد من مخاطر الكوارث، حيث يعزز إطار سيندائي اعتماد وتنفيذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث في كل سلطة محلية</p> <p>ستقوم كل دولة عضو بحساب نسبة عدد الحكومات المحلية التي لديها استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية والعدد الإجمالي للحكومات المحلية.</p>
<p>آخر تحديث للبيانات: 2024</p>
<p>ملاحظة: ما يتم تطبيقه عبارة عن خطط طارئة لمواجهة الكوارث في المناطق</p>

نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الوطنية		
المنطقة	نعم	لا
الباحة	نعم	-
أبها	نعم	-
سكاكا	نعم	-
بريدة	نعم	-
الدمام	نعم	-
حائل	نعم	-
جازان	نعم	-
مكة	نعم	-
المدينة	نعم	-
نجران	نعم	-
عرعر	نعم	-
الرياض	نعم	-
تبوك	نعم	-
مجموع/نسبة	13/100%	-